تصنيف الأدوات المالية في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS9 –الأدوات المالية –

Classification of financial instruments in Algerian commercial banks in light of the requirements of the IFRS9 financial reporting standard - Financial instruments -

زرقط فايزة[1]، لباز الامين[2]

ZERGOT Faiza[1], LEBBAZ Elamine[2]

[1]جامعة زيان عاشور (الجلفة)، المخبر MQEMADD، f.zergot@mail.univ-djelfa.dz

[2] جامعة زيان عاشور(الجلفة)، e.lebbaz@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2020/08/29 تاريخ النشر: 2020/09/15

ملخص: تهدف الدراسة الى توضيح كيفية قياس وتصنيف الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS9، وتحديد مدى تطبيق البنوك الجزائرية لهذه المتطلبات، فبعد الدراسة النظرية التي تطرقنا فيها الى توضيح الطرق اللازمة لقياس الأدوات المالية التي تحدد حسب تصنيف الأداة ضمن احد نماذج الاعمال الثلاث التي جاء بها هذا المعيار، تم اعداد استبانة وتوزيعها على العينة المدروسة، وبعد استخراج المعلومات من برنامج SPSS وتحليلها تو ّلنا الى مجموعة من النتائج لعل أهمها ان ّه يوجد ادراك واضح لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 09 من قبل العينة المدروسة، وقد اتفق افراد العينة على ان الأدوات المالية في البنوك الجزائرية تصنف بشكل يتفق مع متطلبات التصنيف في معيار الدولي رقم09، وتو ّلنا الى ان قياس الأدوات المالية في البنوك الجزائرية يتطابق مع ما جاء به ّ معيار الإبلاغ المالي رقم09 الى حد ما، أي يختلف في بعض جوانب طرق القياس.

كلمات مفتاحية: معيار الإبلاغ المالية رقم 09؛ تصنيف الادوات المالية ؛قياس الأدوات المالية ؛اختبار نموذج الاعمال.

تصنيفات JEL : G21، M41.

Abstract: The study aims to show measurement and classification according to the requirements of the IFRS9 financial reporting standard, "financial instruments", and to know the extent to which Algerian banks apply these requirements. A questionnaire was prepared and distributed to the studied sample. Financial No. 09 by the studied sample, and the sample members agreed that the financial instruments in Algerian banks are classified in accordance with the classification requirements in the international standard No. 09, the opposite of the measurement, as the Algerian banks have the same measure of financial instruments with what it came with me R. No. 09 financial reporting to some extent.

Keywords: Financial Reporting Standard 09; Classification of financial instruments; Measuring financial instruments; Business model test.

JEL Classification Codes: G21, M41.

[1] **المؤلف المرسل:** زرقط فايزة، **الإيميل:** f.zergot@mail.univ-djelfa.dz

1- المقدمة:

نظرا للانتقاد الواسع الذي تعرض لـ معيار المحاسبة الدولي رقم 39، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولي استبداله بمعيار جديد وهو معيار الابلاغ المالي 09(الادوات المالية القياس و التصنيف)، وقد كان هذا القرار بناءا على طلب من الحكومات الاوربية وهذا لمواجهة الوضع الاقتصادي العالمي ولضمان توافق بياناتها فيما بين دول اوروبا و امريكا، حيث كان اهم ما جاء به هذا المعيار يتعلق بإمكانيات قيام المؤسسات بإعادة تصنيف استثماراتها من استثمارات بقصد المتاجرة الى استثمارات متاحة للبيع بهدف تحويل الارباح والخسائر الى حقوق المساهمين بدلا من جدول حسابات النتائج، وما في ذلك من تخفيف من نتائج تلك الشركات بسبب الازمة المالية.

والجزائر لم تكن بمنأى عن الازمة المالية العالمية فقد اثرت عليها بشكل كبير مثل بقية دول العالم لذلك كان لزاما عليها تطبيق متطلبات هذا المعيار لتفادي الوقوع في نفس المشاكل مرة اخرى و لمجارات التطورات العالمية حولها لذلك نطرح الاشكال التالي

هل تطبق البنوك في الجزائر محاسبة التصنيف والقياس للأدوات المالية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS9 ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية :

- يوجد ادراك واضح من المحاسبين في الجزائر لمتطلبات التصنيف و وقياس الادوات المالية حسب معيار الابلاغ المالي رقم 09.
- تطبق البنوك في الجزائر قياس الادوات المالية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي رقم09.
- تطبق البنوك في الجزائر تصنيف الادوات المالية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي رقم09.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من اهمية المعيار الذي يتمحور موضوع الدراسة حوله، حيث اوجد هذا المعيار نتيجة لدروس الازمة المالية العالمية فأقرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار الابلاغ المالي رقم 09 كحل لمشاكل القياس والتصنيف التي عانت منها المحاسبة في الادوات المالية .

المنهج المتبع:

للحكم على صحة الفرضيات المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و اسلوب المسح بالعينة لعرض اراء افراد العينة المدروسة.

الدراسات السابقة:

بحثنا في موضوع الدراسة الا وهو المحاسبة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS09 والبحوث التي تناولت هذا المعيار فوجدنا :

1- صلاح على احمد، دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS09 على السياسات الائتمانية و التمويلية للمصارف العربية، 2017.

تهدف هذه الدراسة لتحليل الاثار المتوقعة على تطبيق المعيار IFRS09 على المصارف العربية، حيث تناولت نماذج من التجارب لبعض المصارف العربية لتطبيق هذا المعيار وتقييم تلك التجارب، حيث تو لت الى ان التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيودا في السياسات الائتمانية و التمويلية في المصارف العربية غير ان سيعزز ثقة المودعين والمساهمين (حامد و لاح،2017).

تناولت هذه الدراسة عينة من المصارف العربية ولم تحدد دولة بحد ذاتها مع ان السياسات المحاسبية تختلف من دولة الى أخرى في ما يخص تطبيق المعايير الدولية، كما ان توقيت الدراسة قبل التطبيق الالزامي لهذا المعيار أي 2018/01/01 .

2- بشرى نجم عبد الله المشهداني، انعكاس تطبيق متطلبات IFRS09 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العر اقية، 2018.

تهدف هذه الدراسة الى بيان انعكاسات تطبيق متطلبات المعيار IFRS09 في محاسبة انخفاض القيمة على إدارة الأرباح في عينة من المصارف العراقية، وقد تو لت الى ان تطبيق متطلبات انخفاض القيمة حسب هذا المعيار أدى الى انخفاض ممارسة إدارة الأرباح للمصارف في العينة المدروسة (المشهداني، 2018).

تناولت هذه الدراسة جانب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من هذا المعيار ولم تتطرق الى الجوانب الأخرى التي عالجها المعيار كالتصنيف والقياس .

3- طارق شوقي، محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS09 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS133 .

تهدف هذه الدراسة الى تحديد متطلبات محاسبة التحوط حسب المعيار محل الدراسة ومقارنتها مع معيار الأمريكي SFAS133، وقد تو لت الى ان هذا الأخير ساير المعيار الدولي رقم 09 ومزال يعدل فيه لحد اليوم حسب ما جاء في الدراسة (شوقي، 2017).

لقد تناولت الدراسة جانب مختلف من المعيار الدولي رقم 09 وهو محاسبة التحوط من خلال مقارنته مع المعيار الأمريكي.

وفقا لما جاء أعلاه يعد البحث الحالي متفقا في اغلب البحوث السابقة في دراسة متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 لما يميزه من حداثة في التطبيق واهمية ما جاء به من متطلبات، غير ان جانب محاسبة التصنيف والقياس حسب هذا المعيار و ما جاء به من نموذج الاعمال وكيفية

تصنيف الأدوات المالية ضمن لم تتطرق لـ أي من الدراسات السابقة ويختلف هذا البحث أيضا من ناحية انـ يدرس إشكالية مدى تطبيق متطلبات هذا المعيار في البنوك الجزائرية وبذلك يكون هذا البحث الأول في مجال البيئة المحلية على حد علم الباحثان.

I- الإطار النظري للتصنيف والقياس حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS9:

يعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 (الادوات المالية) الصادر في 2014 بمثابة بديل لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 من الادوات المالية الاعتراف والقياس ويتمحور موضوع هذا المعيار الجديد حول متطلبات الاعتراف و القياس، انخفاض القيمة، الغاء الاعتراف ومحاسبة التحوط، حيث اكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعـ لعملية الاستبدال على مراحل، ليحل محلـ ويسري مفعولـ الزاميا في 1 جانفي 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر، بحيث تمت في المرحلة الاولى تبويب وقياس الادوات المالية، والمرحلة الثانية القياس بالتكلفة المطفأة و امور الانخفاضات، و الثالثة كانت بخصوص محاسبة التحوط (شنوف،2016، ـفحة293).

سنركز في هذا البحث على محاسبة التصنيف والقياس التي جاء بها هذا المعيار و نلقي الضوء على التصنيفات التي حددها و طرق القياس الخا ـة بكل ـنف.

I-1- الاعتراف المبدئي بالأدوات المالية:

الاعتراف المبدئي يعني ادخال الأداة المالية ضمن أ ـول او التزامات المؤسسة وتثمينها بمبلغ مالي معين، ويبقى تحديد المبلغ الذي تقاس بـ هذه الأدوات المالية مشكلة تؤرق المؤسسات ككل والبنوك بشكل خاص. حيث يتم الاعتراف بالأ ـول المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المؤسسة طرفا في اشتراطات تعاقدية للأداة المالية من اجل شراء او بيع الا ـل المالي، ويتم اثبات عمليات الشراء والبيع باستخدام تاريخ التعامل او تاريخ التسوية كأساس للاعتراف و الاثبات في الدفاتر (IFRS Standards) .

حيث يتم قياس كافة الا ـول المالية عند الشراء بالقيمة العادلة و التي تمثل التكلفة بتاريخ الشراء مضافا اليها تكاليف العملية (عمولات و مصاريف الشراء)،باستثناء مصاريف وعمولات الشراء للأ ـول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر و التي تعالج مصاريف الشراء كمصروف فترة في الارباح والخسائر (ابونصار وحميدات، 2014، ـفحة 752).

I-2- القياس اللاحق للأدوات المالية:

يميز المعيار بين الاعتراف الاولي والقياس اللاحق للأ ـول المالية في حين يحافظ على اليات قياس الالتزامات المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي IAS39 (عرنوق وحمادة،

2014، صفحة 571)، حيث عند الاعتراف المبدئي تقاس الادوات المالية بما فيها من التزامات او اصول، بالقيمة العادلة مثل ما رأينا، ولكن عند القياس اللاحق تتغير طريقة القياس حسب طبيعة او هدف المؤسسة من الاحتفاظ بالأداة، وقد وضع معيار الابلاغ المالي 09 انواع القياس، وحدد التصنيفات التي تطبق عليها طرق القياس تلك . لذلك سوف نحدد طرق القياس حسب متطلبات المعيار و كذلك كيفية تصنيف المؤسسة لأدواتها المالية .

I-2-1- طرق قياس الأدوات المالية:

يقاس الاصل المالي بطريقتين حسب ما جاء به معيار الابلاغ المالي 09 هما (Poole, 2019,p:82):

- قياس بالتكلفة المطفأة ؛

- قياس بالقيمة العادلة، حيث تنقسم هذه الاخيرة الي صنفين اصول مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، واصول مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

اذا هناك 3 اساليب لقياس الادوات المالية حسب متطلبات المعيار محل الدراسة، قياس بالتكلفة المطفأة و قياس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر و قياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر حيث:

- التكلفة المطفأة "هي المبلغ الذي يتم قياس الاصل المالي او الالتزام المالي به عند الاثبات الاولي مطروحا منه دفعات سداد المبلغ الاصلي، مضافا اليه او مطروحا منه الاستنفاد المجمع باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ الاولي و المبلغ في تاريخ الاستحقاق ؛ ومعدلا، للأصول المالية، بأي مخصص خسارة (PwC, 2017, p :11) " .

- معدل الفائدة الفعلية "هو المعدل الذي يخصم المدفوعات او المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي او الالتزام المالي الى اجمالي المبلغ الدفتري للأصل المالي او الى التكلفة المطفأة للالتزام المالي (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.، 2018، صفحة33) " .

عند حساب معدل الفائدة الفعلي، يجب على المنشاة تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من خلال النظر في جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل الدفع المسبق، التمديد، .) (Barnes and others , 2019,p:3697).

- القيمة العادلة هي" السعر الذي تنتقل بـ الملكية بين بائع راغب و مشتري راغب و يتوافر لدى كل منهما الحرية الكاملة للبيع و الشراء، وكلا الطرفين على معرفة بالحقائق ذات الصلة (حماد، 2002، فحة 53) ".

I-2- 2- تصنيف الأدوات المالية:

عند اقتناء اي اداة مالية يجب على المؤسسة تحديد طريقة القياس التي يجب ان تقاس بها لاحقا، لذلك عليها وضعها ضمن احد نماذج الاعمال التي شرحها معيار الابلاغ المالي 09، حيث اقر هذا الاخير ان عند قياس اي اداه مالية القياس اللاحق يجب تصنيفها اولا، ولكي نعرف اي نف تنتمي اليـ هذه الاداة يجب اختبارها باختبارين (لاح وحامد، 2017، فحة 06):

1- اختبار نموذج اعمال المؤسسة لإدارة الا ول المالية ؛
2- خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأ ل .

و لأجل فهم كيفية التصنيف حسب هذا المعيار نحاول تعريف ماهية هاذين الاختبارين :

I-2-2-1- الاختبار الاول : اختبار نموذج الاعمال المؤسسة لإدارة الاصول المالية

يشير نموذج اعمال المؤسسة الى الكيفية التي تدير بها المؤسسة ا ولها المالية لأجل توليد تدفقات نقدية، وهذا يعني ان يحدد هل التدفقات النقدية ستنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او بيع الا ول المالية او كليهما.

يلزم المؤسسة استخدام الاجتهاد عند قيامها بتقويم نموذج اعمالها لإدارة الا ول المالية ولا يتم ذلك من خلال عامل واحد او نموذج واحد (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018، فحة 66).حيث هناك ثلاث نماذج اعمال نوضحها فيما يلي:

I-2-2-1-1- نموذج اعمال الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية:

الا ول المالية التي يحتفظ بها ضمن هذا النموذج هي التي يتم ادارتها بهدف تحقيق تدفقات نقدية من خلال تحصيل الدفعات التعاقدية على مدار عمر الأداة، إلا ان لا يلزم المؤسسة الاحتفاظ بجميع تلك الادوات حتى الاستحقاق (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018، فحة 66). تتضمن العوامل التي يجب مراعاتها عند تقييم انشطة المبيعات ضمن هذا النموذج ما يلي (مصرف قطر المركزي، 2017، فحة 05):

- تكرار وتوقيت وقيمة المبيعات في السابق؛
- سبب البيع ؛ و

- التوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

غير ان معاملات البيع وحدها لا تحدد نموذج الاعمال .وتصنف الا ول المالية ضمن هذا النموذج على ان يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة. و يمكن القول ان يتم تصنيف الأدوات المالية في قسم التكلفة المطفأة فقط اذا كانت لها خصائص سداد ا ل الدين والفائدة فقط(Vladan Pavlovic and others , 2015 , p:23) .

I-2-2-1-2- نموذج اعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الاصول :

قد تحتفظ المؤسسة بأ ول مالية ضمن نموذج اعمال تتم ادارته بهدف تحقيق تدفقات نقدية تعاقدية و البيع ايضا، وبالمقارنة مع نموذج الاعمال السابق فان هذا النموذج ينطوي على تكرار عمليات البيع و قيمة اكبر للمبيعات (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018، فحة66).وعليه فان على المؤسسة ان تصنف الادوات المالية ضمن هذا النموذج على انها ستقاس لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

I -2-2-1-3- نموذج اعمال تدير فيه المؤسسة الاصول المالية بهدف تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الاصول :

في هذه الحالة سوف ينشا بيع وشراء نشط للأ ول المالية، حتى ولو كانت ستحصل على تدفقات نقدية تعاقدية اثناء احتفاظها بالأ ول فان الهدف من الاحتفاظ بالأ ول هو الاهم (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018، فحة67). و لذلك فان مثل هذه المحافظ من الا ول يجب ان يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة.

ومن هذا فان على البنوك تصنيف ادواتها المالية الى ثلاث مجموعات وذلك حسب ما ا طلح عليه باختبار نموذج الاعمال، "وفي الواقع يتم التمييز بين الأ ول التي يتم تقييمها بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة يرتبط بتكرار المبيعات وليس بالمضمون الاقتصادي للمعاملة (Vinciguerra & Cipullo, 2014,p:91) ".

I-2-2-2-الاختبار الثاني : اختبار خصائص التدفق النقدي التعاقدي

من خلال هذا الاختبار فان على المؤسسة ان تحدد ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية الناتجة عن الا ل المالي هي دفعات من المبلغ الا لي و الفائدة على المبلغ الأ لي،والعوض في عنصر الفائدة مقابل القيمة الزمنية للنقود (Deloitte).

حيث القيمة الزمنية للنقود هي عنصر الفائدة الذي يقدم عوضا مقابل مرور الوقت، اي ان لا يقدم عوضا مقابل المخاطر او التكاليف المرتبطة بالاحتفاظ بالأ ل المالي.

ولتقويم ما اذا كان العنصر يقدم عوضا مقابل مرور الوقت فقط، فان على المؤسسة ان تستخدم الاجتهاد و تأخذ في الحسبان العوامل ذات الصلة مثل العملة المقوم بها الا ل و الفترة التي يتم تحديد معدل الفائدة لها (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018، فحة71). وفي حال لم يتوفر هذا الشرط في الاداة المالية يجب على المؤسسة تصنيف الا ل المالي على ان سيقاس لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

I-2- 3- طرق القياس المعتمدة حسب نماذج الاعمال :

اعتمادا على الاختبارين سالفي الذكر فان الا ل المالي يندرج تحت احدى فئتي القياس التكلفة المطفأة او القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، وإذا لم يتجاوز الا ل المالي أيا من الاختبارين فان سيقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة.

وحتى في حالة استيفاء هذين الاختبارين، فان المؤسسة لديها الحرية في تصنيف الا ل عند الاعتراف الاولي ب بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، اذا كان ذلك يساعد على تخفيض او استبعاد اي حالات تتعلق بعدم التطابق في القياس و الاعتراف (عدم التطابق المحاسبي) (مصرف قطر المركزي، 2017، فحة04).والجدول التالي يوضح طرق القياس المعتمدة حسب نماذج الاعمال .

الجدول رقم (01): طرق القياس المعتمدة للأصول المالية حسب نماذج الاعمال

نماذج الاعمال المعتمدة	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة	
		من خلال بيان الدخل الشامل.	من خلال الارباح والخسائر
الاحتفاظ للتحصيل	يقاس بالتكلفة المطفأة	-	-عند وسم الا ل عند الاثبات الاولي بالقيمة العادلة بشكل لارجعة فيه. -لم يتوفر على الاختبار الثاني
الاحتفاظ للتحصيل والبيع		يقاس بالقيمة العادلة.	-عند وسم الا ل عند الاثبات الاولي بالقيمة العادلة بشكل لارجعة فيه. -لم يتوفر على الاختبار الثاني
الاحتفاظ للمتاجرة	-	-	يقاس بالقيمة العادلة

المصدر: من اعداد الباحثين.

I -3- اعادة التصنيف:

يسمح المعيار IFRS9 بإعادة تصنيف الموجودات المالية فقط اذا تغير نموذج الاعمال الذي يتضمن هذه الادوات المالية (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، ص صفحة 02) ، حيث اذا تغيرت اهداف المؤسسة من الاحتفاظ بالأداة يمكنها تغيير طريقة القياس التي تقاس بها مثلا من القيمة العادلة الى التكلفة المطفأة او العكس، على ان تكون تلك التغييرات و اسبابها واضحة للأطراف ذات الصلة و يتوقع ان يكون ذلك نادرا (ص صلاح وحامد، 2017، ص صفحة 08). و في الجدول التالي نوضح مختلف اوجه اعادة التصنيف وما يترتب عنها من تغييرات في محاسبة القياس :

الجدول رقم(02):اعادة تصنيف الادوات المالية حسب متطلبات المعيار الدولي IFRS09.

الى / من	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر(FVTPL)	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر(FVTOCI)
التكلفة المطفأة		-يتم قياس القيمة العادلة في تاريخ اعادة التصنيف ؛ -ويثبت الفرق بين التكلفة المطفأة و القيمة العادلة ضمن الربح او الخسارة .	-يتم قياس القيمة العادلة في تاريخ اعادة التصنيف؛ -ويثبت الفرق بين التكلفة المطفأة و القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الاخر،ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلية.
القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	قيمة العادلة في تاريخ اعادة التصنيف تصبح اجمالي مبلغ الدفتري .		يستمر القياس بالقيمة العادلة.
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر(FVTOCI)	-تعاد تصنيف بالقيمة العادلة في تاريخ التصنيف وتتم ازالة الخسارة و الارباح المجمعة التي تم اثباتها سابقا ويتم تعديلها مقابل القيمة العادلة للأ ص ل في تاريخ التصنيف، ولا يتم تغيير معدل الفائدة الفعلية .	-يستمر القياس بالقيمة العادلة؛ -وتتم اعادة تصنيف الارباح او الخسائر المجمعة التي تم اثباتها من حقوق الملكية الى الارباح والخسائر .	

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، (2018)، **المعيار الدولي للتقرير المالي 09 " الادوات المالية "**،ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

I -4- التحديات التي تواجه تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (09):

بعدما تطرقنا لشرح طرق القياس المختلفة و التصنيف التي اقرها معيار الابلاغ المالي 9، سوف ننتقل الى تحديد ما مدى تطبيق هذا المعيار في البنوك الجزائرية ولكن قبل ذلك سوف نحدد الصعوبات التي تواجه المؤسسات والبنوك عند الانتقال لتطبيق القياس و التصنيف للأدوات المالية حسب متطلبات هذا المعيار فيما يلي (لاح وحامد، 2017، فحة 09):

-تحتاج المؤسسات الى تقييم كل الادوات المالية التي ستتأثر بمبدأ القياس الجديد و بالتالي تحتاج الى اجراء التعديلات اللازمة على الانظمة المحاسبية ؛

- هناك عدد من المجالات تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية و المدققين (على سبيل المثال تحديد هده نموذج الاعمال)؛

- تحتاج المؤسسة الى تحديد الضرائب و الجهات الإشرافية عند تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9، وان هذا يعني تغييرا في طريقة القياس و الاثر المترتب على الارباح و الخسائر للفترة المشمولة.

- تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 09 يتطلب اعادة تصنيف الموجودات المالية التي اعدت وفقا لمبدأ القيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر، الى اعدادها استنادا لمبدأ التكلفة المطفأة، كما تصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي حيث ان ارقام السنة السابقة اذا كانت مذكورة قد تحتاج الى توضيح في حالة الربح او الخسارة من القيمة العادلة لتلك الموجودات التي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية، بالإضافة الى ذلك ان التأثير في المرحلة الانتقالية للمعيار 9 على الارباح المحتفظ بها قد يكون جوهريا في حالة ان البند المحتاط ل تم قياس بأثر رجعي وفقا لمبدأ التكلفة المطفأة وان المشتقات ظلت بالقيمة العادلة؛

- تعقيد اعادة تصنيف شرائح من ديون الاوراق المالية لخضوعها للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.

بالرغم من هذه الصعوبات، و من اختلاف العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على اداء البنوك والتي تطبعها بطابع معين وربما اثرت في انشطتها وخدماتها التي تقدمها للجمهور (بوشيخي، 2016، فحة 46) ، فإنها لم تكن مانعا لتطبيق متطلبات هذا المعيار في اغلب دول العالم كافة وفي الدول العربية خا ة ومنها قطر والسعودية ومصر وحتى فلسطين، فهل كانت الجزائر مثل هذه الدول في تطبيقها لسياسات القياس التصنيف في الادوات المالية حسب متطلبات معيار

الابلاغ المالي رقم 09 ؟ وعموما يمكننا ان نلخص باختصار كيفية التعامل مع الأ ول المالية حسب هذا المعيار ان المرور من اختباري نموذج الاعمال واختبار خصائص التدفق النقدي يؤهل الأ ل المالي للقياس بالتكلفة المطفأة او القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، واذا لم يتجاوز الأ ل هاذين الاختبارين فان يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .وفي المحور التالي سنحاول التحري عن مدى تطبيق هذه المتطلبات في البنوك الجزائرية .

2-مناهج البحث وأدواته وإجراءاته:

في الدراسة الميدانية سنحاول الاجابة على الاشكالية الرئيسية التي تتساءل عن مستوى تطبيق متطلبات التصنيف والقياس حسب معيار الابلاغ المالي رقم 9 في البنوك الجزائرية، وقبل ذلك سنوضح عينة الدراسة والادوات المستخدمة لجمع المعلومات فيما يلي .

2-1- مجتمع وعينة الدراسة :

بمان دراستنا تتمحور حول البنوك في الجزائر و تطبيقها لمحاسبة القياس والتصنيف في ما يخص الأدوات المالية ومدى تطابقها لمتطلبات في معيار الإبلاغ المالي **ifrs09**، فقد حددنا مجتمع الدراسة بالبنوك في ولاية الجلفة وكان من المفروض ان نقوم بدراسة حالة للإجابة عن الفرضيات المطروحة ولكن واجهتنا عوبات في الحصول على المعلومات اللازمة والكافية لها، فاتجهنا الى الاستبانة كوسيلة بديلة لجمع المعلومات، وبعد توزيع الاستبانات و جمعها وتحديد الصالح منها استطعنا في الأخير الاستفادة من 30 استبانة حيث تمثلت العينة في جزء من الاكاديميين وهم أساتذة جامعيين و المهنيين المتمثل في محافظي الحسابات و أيضا العاملين في البنوك المتمثل في إطارات بنكية.

2.2- أداة الدراسة :

تم اعداد استبانة الاولية بما يخدم المعلومات المراد جمعها وعرضها على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات ثم عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين وتم تعديل وحذف ما يلزم حسب ارشاداتهم ، وفي الاخير تم توزيع الاستبانة على جميع افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى أربعة أبعاد حيث يتمثل البعد الأول في البيانات الشخصية والأبعاد الأخرى تتمحور حول فرضيات الدراسة حيث كل بعد يمثل فرضية وسنوجزها في الجدول التالي :

الجدول رقم (03): ابعاد الدراسة

الأبعاد	المحتوى	الفقرات
البعد 01	الصفات الشخصية	04
البعد 02	يوجد ادراك واضح لمتطلبات القياس والتصنيف حسب معيار الإبلاغ المالي ifrs9 في البيئة المحاسبية الجزائرية.	07
البعد 03	تصنيف الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs9	06
البعد 04	قياس الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs9 .	06

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.2.1-صدق وثبات الاستبيان:

دراسة □دق الاستبانة خطوة غاية في الأهمية وفيها يتم التأكد من أن هذه الاستبانة سوف تقيس وبدقة عالية الغرض الذي □ممت من اجل□، كما أنها تعطي فكرة عامة عما إذا كانت الاستمارة شاملة لكل العنا □ر التي ينبغي أن تدخل في التحليل فضلا عن أنها واضحة الفقرات بعيدة عن اللبس والتعقيد حيث :

2.2.1-1-صدق الاستبيان : تم التأكد من □دق الاستبيان وذلك عن طريق تحكيم□ من طرف مجموعة من الأساتذة في التخصص، وبعدها تطرقنا للصدق الداخلي للفقرات وحساب ارتباط كل عبارة مع البعد الذي تمثل□ واستخدمنا في هذا معامل الارتباط سبرمان وقد تبين ان بعض الفقرات غير معنوية لذلك تم حذفها وابقينا على الفقرات التي تعتبر □ادقة لما وضعت لقياس□، ثم انتقلنا الى الصدق البنائي أي مدى ارتباط الابعاد مع معدل الاستبانة ككل واستخدمنا معامل الارتباط بيرسون وقد تبين ان كل الابعاد □ادقة وهذا ما نوضح□ في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الصدق البنائي للأبعاد

البعد	معامل الارتباط Pearson	مستوى المعنوية Sig
البعد الثاني	0.909	0.000
البعد الثالث	0.95	0.000
البعد الرابع	0.73	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول رقم (04) نجد نسبة معامل الارتباط 90%، 95 %،73 %للبعد الثاني والثالث والرابع على الترتيب وهذا يدل على ان هناك ارتباط قوي بين الابعاد الثلاث و معدل

الاستبانة ككل، وكذا مستوى المعنوية للأبعاد اقل من 0.05، لذا يمكننا القول ان الابعاد ادقة لما وضعت لقياس.

2.2.1-2- ثبات فقرات الاستبيان :تم التحقق من الثبات باستخدام معامل الثبات **(Alpha Cronbach)**، اذ قام الباحثان بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس حيث تم استخدام هذا المعامل لأن يشير الى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فان يزود بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة طبقنا عليها معامل **(Alpha Cronbach)** حيث وجدنا معامل الثبات للدراسة ككل 0.729 أي 72.9% وهي نسبة تدل على ثبات قوي نسبيا للأداة ويمكن اعتبار الأداة جاهزة للدراسة المنوطة بها.

2 -3- الأدوات الإحصائية :

بعد توزيع الاستبانة واستخدام البيانات التي نحصل عليها من جمعها بإدخالها لبرنامج SPSS واستخراج المعلومات، سنستخدم اختبار اختبار(**one-sample T test**)للعينة الواحدة، وهو حالة من حالات اختبار الفرق بين المتوسطات وتتم مقارنة متوسط مجموعة واحدة بمتوسط معلوم او متوسط افتراضي، وفي حالتنا سنقارن ب 3 وذلك بما اننا استخدمنا ليكارت الخماسي فان الرقم الذي يمثل الحياد هو 3 .

3 - النتائج :

سنوضح اختبار صحة الفرضيات التي طرحت في البداية عن مدى تطبيق البنوك لمتطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS9 وذلك حسب اراء عينة الدراسة .

3 -1- الفرضية الأولى:

H0 : لا يوجد ادراك واضح لمتطلبات القياس والتصنيف حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS09 في البيئة المحاسبية الجزائرية .

الجدول رقم (05): اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الاولى	قيمة الاختبار=3			
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
يوجد ادراك واضح لمتطلبات القياس والتصنيف حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS09 في البيئة المحاسبية الجزائرية	4.281	0.735	9.538	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول (05) نجد ان مستوى المعنوية 0.000= sig اقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة**H1 اذا يوجد ادراك واضح لمتطلبات القياس والتصنيف حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS09 في البيئة المحاسبية الجزائرية .**

وبمتوسط حسابي 4.281 و انحراف معياري 0.735 وبفارق ذي دلالة إحصائية عند القيمة المعتمدة للاختبار بهدف قبول او نفي الفرضية لصالح درجة الموافقة حيث بلغت نسبة المجيبين(3<) 93 % وبقيمة T المحسوبة 9.538 اكبر من T الجدولية والتي تساوي 1.699ومنه يمكننا القول انه يوجد ادراك واضح لمتطلبات القياس والتصنيف حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS09 في اغلب افراد العينة

3 -2- الفرضية الثانية:

H0 :لا تصنف الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 .

الجدول رقم (06): اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	قيمة الاختبار=3			
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
تصنف الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 .	3.461	0.1973	12.817	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول (06) نجد ان مستوى المعنوية 0.000=sig اقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة**H1 تصنف الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 .**

وبمتوسط حسابي 3.461 و انحراف معياري 0.197وبفارق ذي دلالة إحصائية عند القيمة المعتمدة للاختبار بهدف قبول او نفي الفرضية لصالح درجة الموافقة حيث بلغت نسبة المجيبين (3 <) 100 % وبقيمة Tالمحسوبة 12.817 اكبر من T الجدولية التي تساوي 1.699، ومنه يمكننا القول ان افراد العينة يوافقون تماما على انه يتم تصنيف الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09.

3-3- الفرضية الثالثة:

H0 :لا يتم قياس الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 .

الجدول رقم (07): اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	قيمة الاختبار=3			
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
تقاس الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 .	3.1619	0.4273	2.075	0.047

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول (07) نجد ان مستوى المعنوية0.047=sig . اقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة**1H تقاس الأدوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 .**

وبمتوسط حسابي 3.161 و انحراف معياري 0.427 وبفارق ذي دلالة إحصائية عند القيمة المعتمدة للاختبار بهدف قبول او نفي الفرضية لصالح درجة القبول حيث بلغت نسبة المجيبين(3 <) 57 %و 43 %من افراد العينة اجابوا بالسلب أي (3=>) حتى ولو كان الفرق بين النسبتين ضئيل الا انه يجب علينا القول ان افراد العينة قد اتفقوا على ان قياس الأدوات المالية في البنوك الجزائرية يتطابق مع متطلبات القياس في معيار الإبلاغ المالي IFRS09 .

4- المناقشة:

بعد اختبار الفرضية الأولى و تأكدنا ان جل افراد العينة على علم بمعيار الإبلاغ المالي رقم 09 محل الدراسة ولهم ادراك واضح لمتطلبات التصنيف والقياس التي جاء بها هذا المعيار، ليس فقط من نتائج الدراسة الإحصائية ولكن اثناء توزيعنا للاستبانة وطرحنا بعض التساؤلات على بعض افراد العينة من المحافظي الحسابات تبين ان لهم ادراك واضح لهذا المعيار و لمتطلباته، بعدها انتقلنا الى سؤالهم عن مدى تطبيق متطلبات التصنيف والقياس الخاصة بهذا المعيار في البنوك الجزائرية .

حسب الفرضية الثانية وجدنا ان تصنيف الأدوات المالية في البنوك الجزائرية يتطابق مع ما جاء به معيار الإبلاغ المالي رقم 09 حسب اراء العينة .

واما بالنسبة للقياس فيمكن القول الأدوات المالية تقاس في البنوك الجزائرية مثل ما جاء في معيار الإبلاغ المالي رقم 09 ولكن الى حد ما حسب اراء العينة، اذ لم يتفق جل افراد العينة على هذا ونلحظ هذا في قيمة مستوى المعنوية التي اقتربت من قيمة 0.05 الى حد كبير حيث تساوي 0.047، و يعود هذا الى ان المعيار يفرض ان تقاس الأدوات المالية في بعض الحالات بالقيمة العادلة، وهذه الأخيرة لا تطبق في الجزائر بشكل كامل وذلك لغياب الأسواق المالية النشطة .

5-الخلاصة:

ان معيار الإبلاغ المالي IFRS9 هو معيار يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر ويعمل بشكل أساسي على قياس الأ ول المالية و الالتزامات المالية من خلال ثلاث جوانب تتمثل في تصنيف وقياس الأ ول المالية و قياس الخسائر و محاسبة التحوط، وذلك بهدف رفع مستويات الأمان.

ولقد ركزنا في دراستنا على الجزء المتعلق بالتصنيف والقياس حيث الزم هذا المعيار بتصنيف الأ ول المالية حسب نموذج الاعمال وحدد 3 نماذج اعمال مختلفة يمكن للمؤسسة ان تصنف الأ ول ضمنها، وبين طرق القياس الواجبة لكل نموذج اعمال .

ولقد حاولنا البحث عن مدى تطابق محاسبة الأ ول المالية في البنوك الجزائرية مع هذا المعيار، فكانت وسيلة جمعنا للمعلومات هي الاستبيان حيث وزعناه على عينة الدراسة لاستقطاب أراءهم حول فرضيات الدراسة .

فوجدنا إدراكا واضحا من قبل افراد العينة لهذا المعيار ولمتطلبات التصنيف والقياس التي جاء بها، و كان هناك اتفاق واضح لأفراد العينة ان تصنيف الأ ول المالية في البنوك الجزائرية يتطابق مع التصنيف حسب المعيار محور الدراسة، عكس القياس حيث لم نجد اجماع بين افراد العينة على ان البنوك الجزائرية تقيس الأدوات المالية حسب متطلبات المعيار محل الدراسة، فقد كانت النسبة الأكثر للمؤيدين للفرضية ولكن الرافضين كانت نسبتهم معتبرة، وهذا يعود الى أساليب القياس في حد ذاتها فقد اقر هذا المعيار طريقتين للقياس الا وهما القيمة العادلة والتكلفة المطفأة، ونظرا لانعدام الأسواق المالية النشطة في الجزائر فان وباعتباره شرطا أساسيا لتحقق القياس بالقيمة العادلة أدى هذا الى اقتناع جزء كبير من افراد العينة باستحالة تحقق القياس حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS9 في البنوك الجزائرية.

ويمكن القول عموما بان البنوك الجزائرية باتت تقترب من تطبيق متطلبات التصنيف والقياس حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS09 "الأدوات المالية " حتى ولو كان في شكل غير مباشر .

كما يوصي الباحثان البنك المركزي الجزائري بإعداد قوانين وتعليمات ولوائح ارشادية للبنوك بما يتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 ويخدم احتياجات البيئة الجزائرية وهذا للفوائد التي تعود على تطبيقي من حيث ثقة العملاء .

كذلك يوصي الباحثان ان على المصرف المركزي تحديد نماذج قياس القيمة العادلة لتستخدم عند قياس الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS09 .

يجب على البنوك في الجزائر توفير افصاح وشفافية اكثر التي تكاد تكون معدومة فيها مما جعلنا نواج عوبة في هذا البحث، ونظرا للصعوبات التي واجهتنا ايضا في إيصال المفهوم المراد من أسئلة الاستبيان للعينة المدروسة وخصو ا محافظي الحسابات حيث لم يستطع فهم العبارات الاكاديمية المتعلقة بالمعيار محل الدراسة ، فإننا نرى وجوب التقارب بين اللغة الاكاديمية التي تدرس في الجامعات واللغة المحاسبية المستخدمة فعلا في الحياة العملية.

ونظرا لاقتصار بحثنا عن التصنيف والقياس الخاص بهذا معيار الإبلاغ المالي رقم 9 فان يمكن للباحثين التحري عن مدى تطبيق البنوك الجزائرية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة و محاسبة التحوط التي جاء بها هذا المعيار، ويمكن أيضا التحري عن الاثار الممكنة عن تطبيق هذا المعيار في البنوك الجزائرية .

6- المراجع:

Deloitte. (n.d.). *IFRS 9 Financial Instruments*. Retrieved 5 19, 2019, from IASplus: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9

Barnes, J. (2019). *International GAAP 2019.* Wiley.

IFRS 9 Financial Instruments. (n.d.). Retrieved 10 03, 2019, from IFRS Standards: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments/#about

IFRS Standards. (n.d.). *IFRS 9 Financial Instruments*. Retrieved 10 03, 2019, from IFRS: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments/#about

Poole, V. (2019). *IFRS in your pocket2019.* Deloitte.

PwC. (2017). *IFRS 9 financial instruments-Understanding the basics.* PwC.

Vinciguerra, R., & Cipullo, N. (2014). The impact of IFRS9 and IFRS7 on lquidity in banks: Theoretical aspects. *Procedai- Socaile and Behavoiral Sciences*.

Vladan Pavlovic, P. V. (2015). IFRS9 and implications"Business Model VS Management intent" criteia on the quality of accounting informtion. *Contemporary Financial Management.* Belgrade: FINIZ-Singidunum University.

بشرى نجم عبد الله المشهداني. (2018). انعكاس تطبيق متطلبات IFRS09 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*.

بهاء غازي عرنوق، رشا حمادة. (2014). اثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الادوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية (دراسة تطبيقة). *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية*، الصفحات 561-584.

بوحوص بوشيخي . (01 09, 2016). النظرية المتعلقة بتفسير اعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة " نموذج ابرام القروض ثم توزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية الجزائري. *مجلة المالية والاسواق*، الصفحات 24-48.

سلطة النقد الفلسطينية . (2018). *متطلبات و ارشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "9"* . فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية .

شعيب شنوف. (2016). *المحاسبة المالية (وفقا لمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF)*. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

لاح علي احمد، محجوب عبد الله حامد. (نوفمبر , 2017). دراسة تحليلية للاثار المترتبة على تبني IFRS09 على السياسات الائتمانية و التمويلية للمصارف العربية. *المجلة العربية للعلوم و نشر الابحاث لجامعة ام درمان الاسلامية*.

طارق شوقي. (31 12, 2017). محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS09 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكيSFAS133 . *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف*.

طارق عبد العال حماد. (2002). *موسوعة معايير المحاسبة –شرح معايير المحاسبة والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية والمصرية*. الدار الجامعية.

محمد ابو نصار، جمعة حميدات. (2014). *معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية و العملية)*. الاردن: دار وائل للنشر.

مصرف قطر المركزي. (2017). *التعليمات الارشادية لتطبيق المعيار الدولي (09) بشان تبويب و القياس والتقييم المحاسبي للموجودت والمطلوبات المالية*. قطر: مصرف قطر المركزي.

مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي. (2018). *المعيار الدولي للتقرير المالي 09" الادوات المالية"* . ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

7- ملحقات:

استمارة استبيان

يقوم الباحثان بإجراء دراسة بعنوان **"تصنيف وقياس الادوات المالية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي رقم 09 ومدى تطبيقها في البنوك الجزائرية "** ، لذلك نرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة المرفقة،كما نؤكد لكم بان جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة، وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط،شاكرين لكم حسن تعاونكم.

ملاحظة : يرجى وضع علامة X عند الإجابة المناسبة

البعد الأول : الصفات الشخصية

المؤهل العلمي:

ليسانس	☐	ماجستير	☐
دكتوراه	☐	شهادة أخرى	☐

المهنة :

محافظ حسابات	☐	محاسب معتمد	☐
أستاذ جامعي	☐	خبير محاسبي	☐
اطار بنكي	☐		
الخبرة:			
اقل من سنتين	☐	من 2 إلى 5 سنوات	☐
من5 إلى 10سنوات	☐	أكثر من 10 سنوات	☐

البعد الثاني : يوجد ادراك واضح لمتطلبات القياس والتصنيف حسب معيار الابلاغ المالي رقم 09 في البيئة المحاسبية الجزائرية .

رقم السؤال	البيان	إجابات أفراد العينة				
		مو افق بشدة	مو افق	محايد	غيرمو افق	غيرمو افق بشدة
01	من المواضيع التي عالجها المعيار IFRS09 متطلبات الاعتراف وقياس الادوات المالية.					
02	شرح المعيار IFRS 09 محاسبة انخفاض القيمة و المحاسبة عند الغاء الاعتراف.					
03	من اهم ما جاء ب معيار الابلاغ المالي رقم 09 هو الانتقال من الخسائر المتكبدة الى الخسائر المتوقعة.					
04	محاسبة التحوط تعتبر من المواضيع التي ركز عليها معيار الابلاغ المالي رقم 09					
05	التكلفة المطفأة هي : المبلغ الذي يتم قياس الا ل المالي ب عند الاثبات الاولي مطروحا من دفعات سداد المبلغ الا لي.					
06	القيمة العادلة هي : السعر الذي تنتقل ب الملكية بين بائع راغب و مشتري راغب و يتوافر لدى كل منهما الحرية الكاملة للبيع و الشراء ، وكلا الطرفين على معرفة بالحقائق ذات الصلة					
07	نموذج الاعمال هو الكيفية التي تدير بها المؤسسة ا ولها المالية لأجل توليد تدفقات نقدية .					

البعد الثالث : تصنيف الادوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي رقم 09.

رقم السؤال	البيان	إجابات أفراد العينة				
		مو افق	مو افق	محايد	غيرمو افق	غيرمو افق

		بشدة				بشدة
01	التصنيف يعني اننا نحدد اي من طرق القياس سوف تقاس بها الاداة المالية لاحقا.					
03	حسب التدفقات النقدية الناتجة من الا ل المالي يتم تحديد اي من نماذج الاعمال التي ينتمي اليها في البنوك الجزائرية .					
04	هناك 3 نماذج اعمال لتصنيف الادوات المالية في البنوك الجزائرية.					
05	احد نماذج الاعمال التي تصنف ضمنها الادوات المالية في البنوك الجزائرية ، نموذج اعمال تصنف ضمن الادوات المالية التي يحتفظ بها بهدف التحصيل.					
06	هناك نموذج اعمال تصنف ضمن الادوات المالية التي يحتفظ بها للتحصيل والبيع في البنوك الجزائرية.					
07	هناك نموذج اعمال في البنوك الجزائرية تصنف ضمن الأدوات المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة .					

البعد الرابع : قياس الادوات المالية في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي رقم 09.

رقم السؤال	البيان	إجابات أفراد العينة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غيرموافق	غيرموافق بشدة
01	تقاس الادوات المالية في البنوك الجزائرية عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة.					
03	تقاس الادوات المالية المحتفظ بها للتحصيل بالتكلفة المطفأة في البنوك الجزائرية.					
04	تقاس الادوات المالية المحتفظ بها للتحصيل والبيع بالقيمة العادلة					

	من خلال الدخل الشامل الاخر في البنوك الجزائرية.					
05	تقاس الادوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة (المضاربة) في البنوك الجزائرية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.					
06	اذا حصل البنك اثناء احتفاظ بسهم على ارباح موزعة ولكن يحتفظ به من اجل المتاجرة فإن يقيس بالتكلفة المطفأة .					
07	اذا باع بنك في الجزائر سند يحتفظ به من اجل التحصيل ، فإن يقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.					